

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآبي ئبنتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٧/اتحادية/ ٢٠٢١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠٢١ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

طالب تعيين المحكمة المختصة / محكمة تحقيق نينوى.

الطلب:

طلبت محكمة تحقيق نينوى بموجب كتابها المرقم (٩٥٣٥) في ٣١/٥/٢٠٢١ تحديد المحكمة المختصة مكانياً بنظر الدعوى التي تخص المتهم المكفل (احمد شعبان ذنون عبدالله الغراوي) المنظورة وفق المادة (١٧) من قانون الاتجار بالبشر حيث سبق لمحكمة تحقيق الموصل الايسر وأن أحالت الدعوى الى محكمة تحقيق دهوك لإكمال التحقيق فيها وحسب الاختصاص المكاني بموجب قرارها المؤرخ ٢٧/١٠/٢٠٢٠ وقد قررت محكمة تحقيق دهوك إعادة الدعوى الى محكمة تحقيق الموصل الايسر حسب قرارها المؤرخ في ٢٥/٤/٢٠٢١ ، قررت محكمة تحقيق نينوى عرض الموضوع على المحكمة الاتحادية العليا لتحديد المحكمة المختصة مكانياً بنظر الدعوى وذلك بموجب قرارها المؤرخ ٢٣/٥/٢٠٢١، وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من قبل هذه المحكمة وأصدرت قرارها الآتي:

الرئيس
جاسم محمد عبود



كوٲ ماري عبراق
داد كاي بالآبي ئبنتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٧/اتحادية/ ٢٠٢١

القرار:

لدى التدقيق والمداولة لوحظ أن خلاصة هذه الدعوى هو قيام المتهم (احمد شعبان ذنون عبدالله الغراوي) في عام ٢٠١٩ ببيع كليته بمبلغ قدره عشرة ملايين دينار بعد الاتفاق على ذلك مع المتهم الهارب (سمير صابر حسن) الملقب (سمير الاعرج) ولوحظ أن الاجراءات التحقيقية تم أخذها من قبل محكمة تحقيق الموصل الايسر وبعد اكتمال التحقيق أحيل المتهم مكفلاً الى محكمة جنابات نينوى /٢٥ وفق المادة (١٧/ اولاً) من قانون عمليات زرع الاعضاء البشرية ومنع الاتجار بها المرقم (١١) لسنة ٢٠١٦ المعدل وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧ و ٤٨ و ٤٩) عقوبات بموجب قرار الاحالة المرقم (٧٣٨/ احالة /٢٠٢٠) في ٢٠٢٠/٨/٩ وأصدرت محكمة جنابات نينوى الهيئة الثانية بصفتها التمييزية قرارها المرقم (٢٠٢٠/٢ج/٦٤٨) في ٢٠٢٠/٩/٣٠ المتضمن التدخل بقرار الاحالة ونقض واعادة الدعوى الى محكمتها بغية احالتها الى محكمة تحقيق دهوك لإكمال التحقيق فيها حسب الاختصاص المكاني استناداً للمادة (٥٣/ د) الاصولية وإتباعاً لقرار النقض أصدرت محكمة تحقيق الموصل الايسر قرارها المؤرخ في ٢٠٢٠/١٠/٢٧ بإحالة الدعوى الى محكمة تحقيق دهوك وحسب الاختصاص المكاني وبعد عرض الدعوى على محكمة تحقيق دهوك قررت إحالة الاوراق الى محكمة تحقيق الموصل الايسر وحسب الاختصاص المكاني استناداً للمادة (٥٣) الاصولية لذا قررت محكمة تحقيق نينوى عرض الدعوى على هذه المحكمة

الرئيس
جاسم محمد عيود

رنين ٢

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

Tel -٥٤٣٧٩٤١.٥٤٣٣٤٥٧

هاتف - ٥٤٣٧٩٤١.٥٤٣٣٤٥٧

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

البريد الالكتروني

PO.BOX: ٥٥٥٦٦

ص . ب - ٥٥٥٦٦



كوٲماري عبراق
داد كاي بالآبي ئبنتبجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٧/اتحادية/ ٢٠٢١

لتحديد المحكمة المختصة مكانياً بنظرها وقد لوحظ من مجريات التحقيق أن الاتفاق على بيع كلية المتهم المذكور حصل ابتداءً في مدينة الموصل وأن محكمة تحقيق الموصل الايسر قطعت شوطاً كبيراً في التحقيق بهذه الدعوى ولا يوجد مبرر قانوني لإحالة الدعوى الى محكمة تحقيق دهوك وحيث أن الاختصاص المكاني يتحدد وفقاً لما جاء في المادة (٥٣ / أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ التي نصت على انه (يحدد اختصاص التحقيق بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة كلها أو جزءاً منها أو أي فعل متم لها أو أية نتيجة ترتبت عليها أو فعل يكون جزءاً من جريمة مركبة أو مستمرة او متتابعة أو من جرائم العادة كما يحدد بالمكان الذي وجد المجني عليه فيه أو وجد المال الذي ارتكبت الجريمة بشأنه بعد نقله اليه بواسطة مرتكبها أو شخص عالم بها) مما يعني أن محكمة تحقيق نينوى هي المختصة مكانياً بالتحقيق لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا تعيين محكمة تحقيق نينوى هي المحكمة المختصة بنظر الدعوى مكانياً واعادة الدعوى لها لإكمال التحقيق فيها أصولياً وأشعار محكمة تحقيق دهوك بذلك وان قرارها المؤرخ في ٢٥/٤/ ٢٠٢١ المتضمن احالة الاوراق التحقيقية الى محكمة تحقيق الموصل الايسر لإكمال التحقيق فيها غير صحيح ومخالف للقانون إذ كان عليها مراعاة احكام المادة (٩٣/ ثامناً / أ) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ إذ تراءى لها أنها غير مختصة بنظر الدعوى عند أحالتها عليها وأن تعرض الأمر على هذه المحكمة لتحديد المختصة مكانياً بأجراء التحقيق لا أن تقرر أحالتها مجدداً الى محكمة

الرئيس
جاسم محمد عبود

٣ رنين

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

Tel - ٥٤٣٧٩٤١.٥٤٣٣٤٥٧

هاتف - ٥٤٣٧٩٤١.٥٤٣٣٤٥٧

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

البريد الالكتروني

PO.BOX: ٥٥٥٦٦

ص . ب - ٥٥٥٦٦